

عوائد الطاقة وتوظيفها في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2015-2023

Energy revenues and their use in achieving political stability in the State of Kuwait during the period 2015-2023

إعداد الدكتور/ عبدالله سعود محمد النمران

دكتوراه علوم سياسية، دولة الكويت

Email: alnimrandrabdullah@gmail.com

المخلص:

هدفت هذه الدراسة لبيان مستوى تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2015-2023، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يرتبط بالعامل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، أي أن الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الكويت هي ضمانة لاستقرارها السياسي، حيث ساهمت عوائد النفط بشكل كبير في زيادة وعي المجتمع الكويتي السياسي ويرتبط ذلك بمستوى الحريات السياسية في دولة الكويت مما أسهم في بروز تيارات سياسية فاعلة في المشهد السياسي الكويتي وزيادة قدرة المجتمع الكويتي على المطالبة بحقوقه السياسية، كذلك سعت دولة الكويت إلى تقليل الاعتماد النسبي على النفط كشرية وحيد للاقتصاد الوطني، إذ عملت على أن يصبح واحداً من قطاعات عدة تعتمد عليها الدولة في اقتصادها، وذلك من خلال تعزيز عملية تنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة، وتوجهها نحو اقتصاد جديد قائم على المعرفة التقنية الحديثة. ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة توصي بضرورة بلورة رؤية وطنية لإدارة الثروات النفطية بما يضمن استدامتها في المستقبل بالتزامن مع العمل على تنويع مصادر الدخل وتنويع قاعدة الاقتصاد لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط، تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به ضماناً للعدالة والمشاركة السياسية والحريات.

الكلمات المفتاحية: عوائد الطاقة، تحقيق، الاستقرار السياسي، دولة الكويت.

Energy revenues and their use in achieving political stability in the State of Kuwait during the period 2015-2023

Dr. Abdullah Saud Muhammad Al-Nimran

PhD in Political Science, State of Kuwait

Abstract

The study aimed to show the level of impact of energy revenues on political stability in the State of Kuwait during the period 2015-2023. The study relied on the descriptive analytical approach and the case study approach. The study concluded that political stability is closely linked to the economic factor, and that the relationship between them is a direct relationship, meaning that economic recovery and the rise in economic development indicators in Kuwait are a guarantee of its political stability, as oil revenues have contributed significantly to increasing the political awareness of Kuwaiti society, and this is linked to the level of political freedoms in the State of Kuwait, which contributed to the emergence of effective political movements in the Kuwaiti political scene and increased the ability of Kuwaiti society to demand its political rights. The State of Kuwait also sought to reduce the relative dependence on oil as the sole artery of the national economy, as it worked to make it one of several sectors on which the state depends in its economy, by enhancing the process of diversifying the production base in the national economy by focusing on developing promising industries that rely on capital intensity and advanced technology, and its orientation towards a new economy based on modern technical knowledge. Through the conclusions, the study recommends the necessity of developing a national vision for managing oil wealth in a way that ensures its sustainability in the future, in conjunction with working to diversify sources of income and diversify the economic base to confront the risks of declining oil prices, supporting and consolidating the democratic system based on respect for the constitution and commitment to it to ensure justice, political participation and freedoms.

Keywords: Energy revenues, achieving, political stability, State of Kuwait.

1. المقدمة

تقوم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي على أساس وجود علاقة تفاعلية بين المتغيرين السياسي والاقتصادي وليس تبعية الأول للثاني، فبعض ملامح الاستقرار السياسي مثل النظام السياسي الحديث قد يتطور نتيجة للمشكلات السياسية الناشئة عن النمو الاقتصادي السريع، ولكن في نفس الوقت تتطلب التنمية الاقتصادية أشكالاً سياسية معينة، بمعنى وظائف معينة للأبنية الحكومية، ووظائف الحكومة تعني أنشطة الأبنية الحكومية المرتبطة بإشباع المتطلبات الوظيفية للنظام الاجتماعي والمتعلقة بوظائف التكيف وتحقيق الهدف وإدارة التوترات والتكامل، حيث ترتبط الأنشطة المتعلقة بوظيفة التكيف بالإنتاج وتخصيص وإدارة الموارد، من خلال الموارد المجتمعية لزيادة الإيرادات العامة، وتتطلب وظيفة التكامل الحفاظ على التوافق والتناسق بين أبنية المجتمع وأدواره وبين القيم الأساسية للمجتمع، لذا تشمل الوظائف الحكومية عملية الضبط الاجتماعي والإرغام دون أن يتضمن استخدام العنف الرسمي، وإجراءات الحكم، فتعني كيفية أداء هذه الوظائف الحكومية، ويثير ذلك عدة مسائل ترتبط بأبنية عملية صنع السياسة وتنفيذها، كوجود نظام واضح لترتيب الأدوار وخطوط السلطة لتقليل احتمالات تعارض السياسات، ووجود تدرج يسمح بفاعلية التنفيذ، إضافة لوجود شبكات الاتصال خصوصاً في عمليات التغذية الراجعة، لتمكين صانع السياسة من معرفة آثار سياسته وقراراته وتعديل سلوكه اللاحق.

ويمثل قطاع الطاقة أحد القطاعات الرئيسية في البناء الاقتصادي للدول الحديثة والنامية حيث أن الطاقة هي المحرك الرئيسي للتنمية والتطور في كافة مجالات الحياة اليومية، ومع ازدياد التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي العالمي فإن الحاجة للطاقة ستظل في ارتفاع مستمر، لضرورتها للقطاعات الحيوية كافة، سواء المدنية أو العسكرية أو الأمنية أو القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية، فالطاقة تتداخل بعلاقات وروابط كبيرة في جميع مجالات الحياة، فلا يمكن لمصنع أو متجر أو مزرعة أو مستشفى أو قطاع نقل أو وسائل الترفيه أو الكماليات أو الاستهلاك المنزلي أو لقطاع الأمن أن يستغني عن الطاقة، وتمتاز دولة الكويت بنظام سياسي مستقل جعلها أحد الدول العربية الأكثر تقدماً من الناحية الديمقراطية، كما وتتمتع بدستور مكتوب ودائم أكسبها القدرة على ترسيخ المكتسبات والمؤشرات الديمقراطية، فقد شهدت دولة الكويت قبل الاستقلال تجربة ناجحة في الانتخابات العامة أي منذ انشاء مجلس الشورى عامي 1921 و1938، الأمر الذي أسهم في سهولة التكيف مع النموذج الجديد بعد الاستقلال، وينقسم نظام الحكم في دولة الكويت إلى ثلاثة السلطات: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، فهي تمتلك قاعدة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني كالديوانيات أو المجالس، كما وتلتزم الكويت بمبدأ الشرعية في تعاملاتها وعلاقاتها الدولية، وتحترم المواثيق التي تبرمها مع الدول الأخرى وفقاً لمصالحها الوطنية والعربية والإسلامية، إضافة إلى إقامة علاقاتها بالدول الصديقة على مبدأ الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة (Erik and Svante, 1999: 290).

ويعد الاقتصاد الكويتي أحد أكبر الاقتصادات في المنطقة، وذلك لما تملكه دولة الكويت من مقومات ساعدت على تشكيل اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً، ويعتبر الاقتصاد الكويتي مفتوح نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل أساسي على النفط كسلعة رئيسية، إذ يبلغ احتياطيتها نحو (102) مليار برميل أي نحو (7.4%) من احتياطيات النفط الخام في العالم، ونحو (21.6%) من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمثل الإيرادات الهيدروكربونية نحو (93%) من إجمالي الإيرادات الكويتية، أما مستوى الإنتاج في عام 2020 فيبلغ نحو (2.263) مليون برميل يومياً، ونسبة (93%) من إجمالي إيرادات الصادرات، لذا فإن عائدات تصدير النفط ضرورية لمساعدة الكويت في تنفيذ رؤية "كويت 2035"، حيث تسعى الكويت إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط والتحول إلى مركز مالي وتجاري على الصعيد الدولي والإقليمي

(Alazimi, 2022). وعليه تسعى الدراسة إلى بيان أثر عوائد الطاقة في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (2015-2023).

1.1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تبرز مشكلة الدراسة في أن اقتصاد الكويت يعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يشكل قطاع النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والصادرات، كما أنه مورد رئيسي للصناعات البتروكيماوية، لذا يرتبط الاقتصاد بأسعار موارد الطاقة والتي قد تتغير في ظروف العرض والطلب العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في حجم الإيرادات العامة للدولة مما ينعكس على حجم الإنفاق الحكومي وقدرة الدولة على تغطية نفقاتها، مما قد ينعكس على استقرارها، لذا تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما مستوى تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (2015-2023)؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى إيرادات الكويت من صناعة النفط والغاز خلال الفترة (2015-2023)؟
- ما طبيعة السياسات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة (2015-2023)؟
- ما واقع الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (2015-2023)؟
- ما مؤشرات الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (2015-2023)؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان مستوى تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة 2011-2023، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل واقع إيرادات الكويت من صناعة النفط والغاز خلال الفترة (2015-2023).
- بيان ماهية السياسات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة (2015-2023).
- التعرف على واقع الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (2015-2023).

3.1. أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الاستقرار السياسي للدول أهمية كبيرة لانعكاساته على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ويكتسب موضوع الاستقرار السياسي أهمية متزايدة في الدول الصغيرة ومنها دولة الكويت في ضوء ما تتعرض له من تهديدات وتحديات داخلية وخارجية تؤثر على الاستقرار السياسي فيها، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية:

أولاً: المجال العلمي: يكتسب الموضوع أهمية من خلال محاولة الباحث تزويد المكتبة الكويتية والعربية بدراسة تحليلية حول تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة (2015-2023)، وإضافة ما هو جديد على الدراسات التي عرضت لمشكلة الدراسة، لتكون بمثابة مشاركة علمية التقت بجهود من سبقها من الباحثين، ولتكون أساساً يُبنى عليه لمن سيكمل الموضوع من الباحثين.

ثانياً: المجال العملي: إن الدراسة تعمل على تحقيق أكبر حدّ من الاستفادة العلمية وإثراء المكتبة المعرفية ودعمها بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الكويتية والذي يلقى اهتمام العديد من الباحثين في الاستقرار السياسي في الكويت وتأثيرها على الاستقرار السياسي، كما نأمل أن تخرج الدراسة بإسهامات علمية يستفيد منها صانع القرار في دولة الكويت.

4.1. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: يوجد علاقة تأثيرية إيجابية لعائدات الطاقة (النفط والغاز) على الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة (2015-2023) في ضوء الاعتماد الكبير على موارد الطاقة في الموازنة العامة الكويتية.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي من بينها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج الذي يقوم بوصف الظواهر والأحداث لتحليلها وفهمها، وذلك من خلال تحليل المعلومات المتوفرة من خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت عوائد الطاقة وتوظيفها في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2015-2023.

- **منهج دراسة حالة:** تم استخدام المنهج بهدف التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو وحدة أو نظاماً اجتماعياً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة أو بارز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري أو الخارجي للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب من المظاهر الحقيقة الكلية (الرفاعي، 1998: 124)، وتقتصر الحالة هنا على دراسة تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة 2015-2023.

6.1. مفاهيم الدراسة:

- **الاستقرار السياسي:** يشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى: "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف" (Erik and Svante, 1999: 294)، ولا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الاعتماد سواء على تعريف عامة وبسيطة أو على تعريف مركبة، حيث يتضمن الاستقرار السياسي عنصرين هما (مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، 2015):

- **النظام (اللا فوضى)،** والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

- **الاستمرارية،** ويعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي. ويعرف الاستقرار السياسي إجرائياً على أنه قدرة النظام السياسي الكويتي على توفير بيئة سياسية مستقرة نوعاً ما لحماية الدولة من التغيير المؤثر على قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة دورها الوطني.

- **عائدات الطاقة:** تعرف على أنها الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد النفط والغاز، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لأسعار النفط والغاز (الخضري، 1997: 120)، وتعرف إجرائياً على أنه الموارد المالية التي تحصل عليها الكويت من تصدير موارد الطاقة إلى دول العالم، والتي يتم استثمارها في تحقيق التنمية الشاملة في دولة الكويت.

2. الدراسات السابقة:

1.2. الدراسات العربية:

دراسة العجمي (2020) بعنوان: "مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من 2010 وحتى 2019"،

هدفت الدراسة إلى بيان أن الكويت من الدول التي استقرت مؤسساتها السياسية إلى حد كبير وتطورت بشكل صحي مما جعلها تمتلك مجلس أمة يتمتع بصلاحيات واسعة، ومشاركة شعبية كبيرة لذلك له دور كبير في الحياة السياسية الكويتية. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن دولة الكويت قامت على أساس عقد اجتماعي بين أسرة آل صباح والشعب الكويتي، وقد استمر هذا العقد حتى بعد استقلال الكويت، حيث نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي، وكل ذلك يصب بشكل كبير في جانب الاستقرار السياسي للدولة خصوصاً ما يتعلق بديمقراطية النظام والقيادة والشرعية وعلاقات النظام الداخلية والخارجية، إلا أن الصراع المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي للكويت وهو ما انعكس على عدم استقرار المناصب السياسية سواء الحكومة أو دورات البرلمان.

دراسة الحسيني (2019) بعنوان: "التمتية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة

2006-2017"، هدفت الدراسة إلى بيان دور التتمية السياسية في دولة الكويت ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستقرار السياسي المنشود لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سعي كافة الأطراف المعنية في الدولة إلى تحقيق الاستقرار السياسي المنشود على أرض الواقع، وأن مستوى المشاركة السياسية في دولة الكويت جيد على مستوى الطبقات الشعبية وضعيف على مستوى الانتماء الحزبي السياسي في دولة الكويت، وأن الثقافة السياسية تؤدي دوراً محورياً في عملية بناء الدولة وتنميتها، كذلك المشاركة السياسية في الكويت تواجه العديد من التحديات المختلفة، ولعل من أبرزها تلك التحديات التقليدية المتصلة بالأبعاد السياسية.

2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Webrin Zhang) (2022) بعنوان: "نسبة استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي: تحليل نظري

وتجريبي علوم البيئة وأبحاث التلوث"، هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في (34) دولة وهي: (مصر، إيرلندا، أستراليا، ألمانيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كوريا الجنوبية، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بيرو، المكسيك، البرتغال، اليابان، السويد، اليونان، إندونيسيا، الهند، إيطاليا، شيلي والصين)، في الفترة من (2007-2017) وتم استخدام متغيرات الناتج المحلي، ومعدل استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة والتكوين الرأسمالي، والعمالة وإجمالي الصادرات والواردات، واستخدمت الدراسة نموذج سولو للنمو، وتوصلت الدراسة إلى تقديم دليل على الفرضية النظرية وسينخفض النمو الاقتصادي في هذه الدول بمجرد أن تصل نسبة استهلاك الطاقة المتجددة إلى (58%) تقريباً، وفي الوقت الحالي لم تصل هذه الدول لتلك النقطة لذلك يمكنها تعزيز تنمية الطاقة المتجددة من خلال بناء أنظمة مدفوعة بالابتكار التكنولوجي ونظام الطاقة الموزعة.

دراسة (Shahateet, 2014) بعنوان: "دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة في الدول العربية خلال

الفترة (1980-2011)"، هدفت إلى بحث العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في (17) دولة عربية هم: (الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية،

والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن) وذلك باستخدام التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL خلال الفترة (1980-2011) وأظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة سببية تمتد من استهلاك الطاقة إلى النمو الاقتصادي، ولا توجد علاقة سببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى استهلاك الطاقة في جميع البلدان العربية باستثناء حالة الكويت.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة ومنها دراسة العجمي (2020) التي تناولت موضوع مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من 2010 وحتى 2019، بينما تناولت دراسة الحسيني (2019) موضوع الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017، أما دراسة (2014) Shahateet فقامت بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (1980-2011)، وتناولت دراسة (2022) Webrin Zhang نسبة استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي، فيما تتميز الدراسة الحالية بكونها تتناول عوائد الطاقة وتوظيفها في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2015-2023، حيث تعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الدراسة الحالي.

3. الإطار النظري:

اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي

نظراً للاختلافات بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي اختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة، مما أدى إلى ظهور أربع مدارس هي: المدرسة السلوكية المدرسة النظامية، المدرسة البنائية الوظيفية والمدرسة الأدائية وسيتم توضيح مفهوم كل مدرسة كما يلي:

1- المدرسة السلوكية: يتجه أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من (تيدجير وروولف راميل وفيرابند ودوميك وهنري لابوريت) إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك مثل الحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي، وبناءً على ذلك فإن النظام السياسي المستقر هو النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات واضطرابات وانقلابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية، وهو النظام الذي يسوده السلم والالتزام بالقانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف، وهذا كله يعني أن الاستقرار السياسي معناه غياب العنف السياسي، الذي يعرفه أنصار هذه المدرسة بأنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية، كما اهتم روادها بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء السلوك في (مهيدات، 2007: 27).

2- المدرسة النظامية: من أبرز روادها (كارل دويتش، جيفري ريكورد، لوسيان باي)، والاستقرار السياسي حسب المدرسة مرادفاً لحفظ النظام والإبقاء عليه، لذلك فإنها تعتبر ذات نزعة محافظة، كما أنها تنطوي على نوع من الانحياز القيمي، لأنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام هو بمثابة تهديداً له، ومؤشراً على عدم الاستقرار السياسي، لذلك أدخل دافيد أستون تعديلاً جوهرياً على الأساس الفكري الذي تنطلق منه هذه المدرسة للتغلب على الانتقاد الأساسي الذي يوجه إليها، ووفقاً لهذا التعديل فإن الاستقرار لا يعني مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل يعني حفظ النظام داخل المجتمع، والقدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة والقدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه في نفس الوقت، لكن لا بد وأن تتم هذه التغيرات في إطار زمني معتدل ووفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازن النظام (بدر الدين، 1981: 13).

3- المدرسة البنائية الوظيفية: من روادها (ريتشارد روز، هارولد لا سويل، ماكس فيبر وإميل دوركايم)، ولقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية، حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع، ويتوقف استقرار النظام السياسي واستمراره على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع، ويرى ريتشارد روز في هذا الشأن أنه يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها على أساس قدرتها على إيجاد التقبل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة والمدعمة لها. ولعل أبرز المؤشرات الهامة الدالة على ذلك، هي قدرة المؤسسات السياسية على التكيف والتأقلم مع التغيرات في البيئة المحيطة بها، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات (الشرياني، 2002: 23).

4- المدرسة الأدائية: من أبرز روادها (هاري ايكستين، فيرابند ليست وجوهان جالتونج)، وتعتمد على الربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي، ويرى أنصارها أن الأداء الحكومي ضروري في إيجاد الاستقرار السياسي، ويعتبر ايكستين من أبرز المعبرين عن فكر هذه المدرسة (إسماعيل، 2007: 45)، مما سبق تسهم النظريات التي تم عرضها في فهم وتحليل الاستقرار السياسي في دولة الكويت.

المبحث الأول: واقع عائدات الطاقة في الكويت خلال الفترة 2015-2023

أصبح قطاع الطاقة محط اهتمام الدول المتقدمة والنامية، لما له من أثر بالغ الأهمية على الأمن الوطني، حيث اتجهت الدول لتوظيف المصادر وعائداتها للتنمية للنهوض برفاه المجتمع، بينما انصبحت جهود الدول التي تعاني من ندرة مصادر الطاقة على التخطيط للاستغلال الأمثل لما يتوفر لديها من مصادر ورسم سياسات رفع كفاءة استخدام الطاقة، وترشيد استهلاكها، والبحث عن البدائل الأكثر ملائمة والأقل تكلفة للحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني، وتبرز أهمية الطاقة لدورها في تشغيل القطاعات الاقتصادية والحيوية كالصناعة والنقل، فهي تعتبر أحد المدخلات الرئيسة لكافة عمليات الإنتاج للسلع والخدمات الاقتصادية، لذا فالأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في الاقتصاد الكويتي حظيت باهتمام كبير من صانع القرار في قمة الهرم السياسي في الدولة، ويتم وضع الخطط والاستراتيجيات لضمان استمرارية الإنتاج لموارد الطاقة، ومن ثم توزيع الطاقة بعدالة على مختلف قطاعات الإنتاج، وتم عرض موضوع المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: إيرادات الكويت من صناعة النفط والغاز

منذ بداية المرحلة الأولى من إنتاج وتصدير النفط، قامت دولة الكويت برسم وتنفيذ سياسة بترولية واضحة تهدف إلى تحقيق أفضل فائدة وتم تطوير السياسة مع التطورات التي مرت بها صناعة البترول سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وظلت سياسة البترول الكويتية تسعى دائماً لتحقيق الملكية الكاملة لقطاع النفط، وشهدت صناعة النفط الكويتية تطورات واسعة منذ بداية إنتاج النفط، حيث بدأت شركة نفط الكويت عمليات التكرير بمصفاة ميناء الأحمد في عام 1949، وأسست شركة ناقلات النفط الكويتية في عام 1957، وتأسست شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1960 كشركة مملوكة من قِبل القطاعين العام والخاص، وبدأت عملياتها بمصفاة الشعبية في عام 1968، كما تأسست شركة الكيماويات البترولية في عام 1963 كمشروع بين الحكومة والقطاع الخاص، وبدأت في السنة التالية عمليات تصنيع المشتقات النفطية، وشركة نفط الكويت تمكنت خلال السنة المالية 2020-2021 من تحقيق معدل طاقة إنتاجية للنفط الخام بنحو (2.629) مليون برميل يومياً، ووضعت الكويت خطة استراتيجية لزيادة إنتاج النفط إلى (3.5) مليون برميل يومياً بحلول عام 2025، و(4) ملايين برميل يومياً بحلول 2035، والمحافظة عليها حتى عام 2040 (المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للعام 2021-2022).

تعد دولة الكويت أحد أكبر دول العالم الغنية بالوقود الأحفوري، ولديها احتياطيات كبيرة من النفط، وهي عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)، وتمثل مبيعات النفط من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (95%) من الدخل الوطني، ووضعت الكويت أهدافاً لضمان كفاءة الطاقة ولخفض استهلاك الطاقة بنسبة (10%) في القطاع السكني والصناعي، بالإضافة لتطوير كفاءة توليد الطاقة المتجددة، فالكويت دولة عضو بالمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة منذ عام 2014 فهي دولة (تقرير شركة البترول البريطانية، 2020):

- تمتلك احتياطيات نفطية تقدر بـ (101.5) مليار برميل بما يعادل (6%) من احتياطيات النفط العالمية.
 - تنتج (2996) ألف برميل يومياً، أي ما يعادل (3.1%) من الإنتاج العالمي اليومي للنفط.
 - تستهلك (427) ألف برميل يومياً محلياً، أي ما يعادل (14.25%) من إنتاجها اليومي للنفط.
 - يقدر العمر الافتراضي للنفط (على أساس الإنتاج والاحتياطيات النفطية الحالية) بـ (93) سنة.
 - تقدر تكلفة برميل النفط في الكويت بـ (12) دولار، وهي الأرخص عالمياً.
- ويوضح الجدول رقم (1) إجمالي صادرات الكويت من النفط الخام والمنتجات البترولية.

جدول (1): حجم الصادرات النفطية الكويتية (2013-2015) ألف برميل/اليوم

السنة	الإجمالي
2015	2267
2016	2336
2017	2077
2018	2062
2019	2432
2020	2734
2021	2857
2022	2710
2023	2590

المصدر: البنك الكويت المركزي (2023). تقرير سنوي، ص 31

ويتبين من الجدول السابق ارتفاع حجم صادرات الكويت من النفط الخام والمنتجات النفطية ففي عام 2011 بلغ إنتاج النفط (2110) فيما ارتفع في عام 2014 إلى (2330) وانخفض في عام 2015 إلى (2267) وعاد ليرتفع في عام 2016 إلى (2336) فيما انخفض في عام 2017 إلى (2077) واستمر في الانخفاض في عام 2018 ليبلغ (2062) وفي عام 2019 ارتفع عن عام 2018 ليبلغ (2432) واستمر بالارتفاع في عام 2021 ليبلغ (2857)، وحقت الكويت إيرادات بلغت (123.9) مليار دينار كويتي، مقسمة على (105.3) مليارات دينار إيرادات فعلية بالفترة (2014-2015) وحتى (2019-2020)، فيما تبلغ الإيرادات للعامين (2019-2020) نحو (18.6) مليار دينار كويتي فقط، وبلغت أعلى إيرادات محصلة خلال العام المالي (2014-2015) بـ (24.9) مليار دينار كويتي (البنك الكويت المركزي، 2023).

وقد ارتفعت إيرادات الكويت من صناعة النفط والغاز نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغت إيرادات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة من مبيعات النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز والغازات المسالة في السنة المالية (2021/2020) نحو (13.6) مليار دينار، وارتفعت الى نحو (27) مليار دينار في السنة المالية (2022/2021)، واستمرت بالارتفاع لتبلغ (35.4) مليار دينار في السنة المالية (2023/2022)، فالالاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، فهو عامل داعم في الصناعة النفطية في الكويت أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي، و(95%) من الصادرات، و(80%) من الإيرادات الحكومية وبلغت النسبة من الإنتاج العالمي (3.10%)، ويشكل احتياطي النفط الخام في العالم حوالي (104) مليار برميل، وتعتبر دولة الكويت العاشرة في العالم من حيث الإنتاج والصادرات والاحتياطي (موقع وزارة الخارجية الكويتية، 2023)، فمنذ تصدير البترول بكميات تجارية تغيرت الحياة الاجتماعية، والسياسة الكويت العامة (الداخلية والخارجية)، وأصبح النفط عنصر قوة، وهناك عدة عوامل ساعدت الكويت في احتلال مركز مؤثر في السياسة الخارجية الكويتية من أهمها الآتي (برجاس، 2000: 7-8):

- أ. غزارة إنتاج النفط في حقول البترول وسهولة استخراجة وقلّة عمق آبارها، وانخفاض حجم الاستثمارات اللازمة لإنتاجه.
- ب. توافر المزايا السياسية التي تتجلى في نوعية امتيازات الاستثمار، وفي الوضع السياسي للكويت المانحة للامتيازات، وفي مدة عقود الامتياز.
- ج. الموقع الجغرافي المميز للدولة المطلّة على الخليج العربي على طول دولة الكويت من الشمال إلى الجنوب، وحدودها مع السعودية والعراق، والمشاركة على إيران الذي يحدها فاصل بحري.
- د. نوعية النفط الكويتي وتتجلى في الجودة بانخفاض نسبة الكبريت فيه.

جدول (2): الناتج المحلي الإجمالي للكويت من القطاعات النفطية وغير النفطية

2023	2022	2021	
-3.6	5.9	2.3	الناتج المحلي الإجمالي
-4.3	12.1	-0.9	النفطي
-2.9	-0.1	5.4	غير النفطي
44.1	51.7	43.3	الإيرادات
39.5	47.9	37.7	النفطية
4.6	3.7	5.6	غير النفطية

المصدر: البنك الكويت المركزي (2023). تقرير سنوي، ص 35

مما سبق يتبين أهمية دور النفط كعامل مؤثر في توجهات الكويت الداخلية والخارجية، حيث يسهم النفط في تحقيق تحررها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما أوجد مكانة بارزة للكويت في الاستراتيجية العالمية، فالنفط يعد سلاح فعّال في السياسة الكويتية الخارجية، وفي مراحل عديدة برز النفط كعامل اقتصادي مؤثر وفعّال نتج عنه تغيير في سياسة الكويت الخارجية، وقد استخدم العرب النفط كسلاح فعال وضاعط لدعم المجهود الحربي العربي في مواجهة إسرائيل، وتغير مقدار الإنتاج مع التقلبات السياسية في المنطقة والطلب في السوق، وهذا ما أدى إلى خفض الإنتاج إثر تحديد معدل سقف الإنتاج من قبل مجلس الأمة الكويتي، بهدف الحفاظ على الثروة الوطنية للأجيال القادمة (أسيري، 2017: 204).

ولتحقيق أهدافها الاقتصادية، تتبع الكويت استراتيجية استثمارية تعتمد أعلى المعايير المهنية، فهي لا تمتلك أي أموال مستثمرة في دول عالية المخاطر، حيث تحرص دولة الكويت دائماً على متابعة ما يستجد في عالم المال والاستثمار، وإن دخل الاستثمارات الكويتية الخارجية خلال الأعوام (2009-2019)، بلغ حوالي (51) مليار دينار، وبمعدل دخل سنوي (4.65) مليار دينار كويتي، إذ يتبين أن هناك نمواً ملحوظاً ومتسارعاً منذ عام 2009، حيث بلغ في عام 2009م حوالي (2.24) مليار دينار، وارتفع تدريجياً ليسجل (4.5) مليارات دينار في عام 2014م (البنك الدولي، 2020)، وظل دخل الاستثمارات الكويتية الخارجية تحت مستوى الـ (4) مليارات دينار خلال عامي 2015 و2016، ليعود ويرتفع بشكل ملحوظ إلى (5.8) مليارات دينار خلال عام 2017، ثم سجل مستوى (6.9) مليارات دينار في عام 2018، وقد ساهم الدخل من استثمارات المحفظة المالية بحوالي (59%) من إجمالي دخل الاستثمار المحقق للاستثمارات الكويتية الخارجية خلال فترة الأعوام (2009-2019)، حيث بلغ إجمالي الدخل من استثمارات المحفظة المالية (30.59) مليار دينار (الحسيني، 2019).

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكويتية:

عملت دولة الكويت منذ استقلالها عام 1961م على ترسيخ سياسات عامة تتمثل في قيم اعتماد الأفراد في المجتمع الكويتي على الدولة، حتى أن تحولت هذه القيم إلى مبادئ سادت العرف الاجتماعي، فأقرت هذه السياسات توفير كافة احتياجات المواطنين من خلال أجهزة الدولة واعتبار كافة الاحتياجات حقوقاً، حتى أن أجهزة الدولة قد وضعت على عاتقها الالتزام بمجموعة من الوعود التي أصبحت تمثل قيوداً هائلة التكلفة على الإنفاق العام، حيث أصبحت الشريحة الأكبر من المواطنين تعتمد اعتماداً شبه كلياً على ما تقدمه الدولة من امتيازات، والتي تمثلت في التزام الدولة بتوفير المسكن في صورة منزل مستقل بمساحة لا تقل عن (400) م² لكل عائلة، وتقديم القروض ميسرة لبناء المنازل، وتوظيف جميع المواطنين وتعليمهم لأعلى الدرجات العلمية، وقد كشف المؤشرات الاقتصادية في دولة الكويت عن حالة من الخلل في أنماط الإنتاج والإنفاق وطريقة توظيف الفوائض، مما أفقد الكويت القدرة على بناء القدرات المحلية وتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط، كما أن مشروع الخطة طويلة الأجل (1990-2021) التي وضعتها الحكومة الكويتية لم تقدم تصوراً مركزياً للتنمية واكتفت بتقديم محاور عامة لإصلاح الاقتصاد، حيث لاتزال معدلات الاستهلاك المحلي في تزايد مستمر، وكان من المفروض توجيه الفوائض المالية لتنمية وتطوير البنى التحتية وتحفيز الاستثمار والقطاع الخاص تحديداً لتوسيع القاعدة الإنتاجية بدلاً من إنهاك الميزانية العامة بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج (البنك الدولي، 2022)، والجدول التالي يبين فاعلية السياسات الحكومية الكويتية.

جدول رقم (3): فاعلية السياسات الكويتية

المؤشر	الكويت
ترشيد المال العام	93%
أعباء النظام الحكومي	125%
شفافية صنع القرار في الحكومة	96%
كفاءة إطار العمل القانوني في تسوية النزاعات	45%
كفاءة إطار العمل القانوني في تنظيم عملية الطعن	36%
الترتيب النسبي	56%

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للعام 2021-2022

فعلى الرغم من أن الكويت تمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أن نصف الموازنة السنوية تقريباً يذهب في شكل أجور ورواتب، حيث يوجد أكثر من (80%) من الكويتيين موظفين لدى الدولة، وهناك مشكلة ارتفاع الودائع المصرفية لدى البنوك، مما يدل على عدم القدرة على توظيفها في المشاريع الإنتاجية، وتهدف رؤية الكويت 2035 إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي وجذب الاستثمارات العالمية، وتشكل الطاقة والنفط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للكويت ونحو (90%) من دخل الحكومة الكويتية، ومن أجل تقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية، تعمل الحكومة للبحث عن بدائل، وتسعى خطة رؤية 2035 إلى الإصلاحات الاقتصادية، والتنوع، والتحول إلى مركز مالي وتجاري، وزيادة جاذبية المستثمرين الأجانب في قطاع الاستراتيجية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والكهرباء والمياه والسياحة والرعاية الصحية والتعليم، وتتضمن الخطة الكويتية مشاريع لتوفير البنية الأساسية، مثل خطة تطوير مطار مدينة الكويت بتكلفة نحو (2) مليار دولار، ومحطات الطاقة، ومرافق تحلية المياه، ومشروع البوابة الشمالية للخليج العملاق، وشبكة السكك الحديدية الوطنية الكويتية، والمشاريع ذات الصلة (رؤية الكويت- 2035، 2024).

المبحث الثاني: تأثير عائدات الطاقة على الاستقرار السياسي في الكويت:

هناك علاقة بين ارتفاع عائدات الطاقة وقدرة الدولة على توفير متطلبات التنمية التي تسهم في تحقيق الاستقرار وتم عرض موضوع المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الاستقرار السياسي في دولة الكويت

إن استقرار الكويت السياسي مرتبط بسياسة التوازن مع القوى الإقليمية والدولية، وتكتسب الكويت كدولة صغيرة مساحتها (17.820) ألف كم²، وتجمع نحو (4) ملايين نسمة منهم (3%) من المواطنين، أهمية كبيرة تجعلها في مقدمة دول المنطقة، وفقاً لآراء بعض الباحثين في الأمن الخليج، ولا تتبع هذه الأهمية من كون الكويت تقع في دائرة جغرافية ذات أهمية استراتيجية عظمى فحسب بل لكونها كذلك تقع في بؤرة الشرق الأوسط ومنطقة منابع النفط الرئيسية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة مكانتها الاستراتيجية، ومن ثم يجعلها ذات تأثير أمني مزدوج، ففي حين تعتبر بعض الدول الإقليمية والعالمية الأمن الكويتي داخلياً في صلب أمنها القومي تقف دول أخرى في موقع الطامع فيها، وفي ظل هذه المعادلة وفي إطار الأبعاد التي تم وضع الخطوط العريضة للأمن الوطني الكويتي، فالأمن الكويتي مركب تختلط فيه الأبعاد الأمنية وفق البيئة الإقليمية والعالمية، وفيما يلي عرض لمؤشرات التنمية في دولة الكويت:

أولاً: الدستور الكويتي:

في نص المادة (174) من الدستور الكويتي التي حظرت تعديل الدستور الكويتي قبل مضي خمس سنوات من العمل به، حيث تقرر هذه المادة في آخرها: "لا يجوز اقتراح تنقيح هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به"، وقد كان الغرض من هذا الحظر المؤقت هو منح هذا الدستور الجديد فرصة التجريب السياسي مع ضمانة الاستقرار المؤقت، وهي خمس سنوات حتى لا تناله يد التعديل على عجل وقبل أن تترسخ قواعد النظام الدستوري الحديث في الدولة، وهو حظر قصد منه في الوقت ذاته تأكيد عدم المبالغة في ضمانة عدم تعديله، بما يحقق إمكانية التعديل من أجل نظام دستوري، وذلك ترجمة لحكم المادة (175) من الدستور التي حملت في ثناياها توجيهاً دستورياً صريحاً أن التعديل في الدستور الكويتي يجب أن يكون للأفضل وبما يحقق المزيد من الحقوق والحريات السياسية (Knowledge, 2012).

عبرت الدساتير الكويتية الأربعة السابقة (الدستور الأول 1921، الدستور الثاني 1938، الدستور الثالث 1961، الدستور الرابع 1962) عن تطورات مهمة وطبيعية داخل دولة الكويت، تنشأ تعزيز الفكر الديمقراطي ومبادئ الدولة الدستورية وتجسد

المشاركة الشعبية بأفضل صورها، انعكست حالة التغيير العربي بعد عام 2011 على الكويت في تبدل خارطة القوى السياسية مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوى الإسلامية، في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين، وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في أغلب الدورات البرلمانية التي تشكلت في الكويت بفعل إبعاد القوى المحافظة والقبلية والإسلامية لها من مجلس الأمة، والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عموماً ومنها المجتمع الكويتي تجاه المرأة وهي نظرة راسخة ومتوارثة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية، فضلاً عن شيوع ظاهرة الاستقطاب الطائفي في أغلب نتائج الدوائر الانتخابية (Knowledge, 2012).

وحلت الكويت في المرتبة الأولى في مؤشر الديمقراطية بين دول الخليج في عام 2020 بتسجيلها (525) درجة من مجموع (1,000) درجة على المؤشر، تلتها عُمان التي تقدمت إلى المرتبة الثانية مُسجلة (449) درجة وبفارق طفيف أتت قطر في المرتبة الثالثة بحصولها على (447) درجة فيما تراجعت البحرين إلى المرتبة الرابعة بتسجيلها (432) درجة، ثم الإمارات في المرتبة الخامسة برصيد (318) درجة، تلتها السعودية في المرتبة الأخيرة بتسجيلها (227) درجة، وفيما تقدمت كل من قطر (42 درجة) والسعودية (35 درجة) وعمان (9 درجات) والإمارات (درجتان)، تراجعت البحرين (19 درجة) والكويت (10 درجات)، واستطاعت الكويت تجاوز حاجز الـ (500) درجة، وحافظت الكويت على المرتبة الأولى بتسجيلها (525) درجة متخطية حاجز الـ (500) درجة من مجموع درجات المؤشر (1,000 درجة) (Alazimi, 2022).

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية الأكثر استقراراً على مستوى أنظمتها السياسية ومثانة الدولة فيها، وهو ما مكن من زيادة فاعلية الحكومات في تنفيذ برامج إصلاحات استباقية لمواكبة تغير تطلعات شعوبها كما منحت سياسات حكومات بعض الدول الخليجية أولوية دعم رفاه المواطنين، ولطالما ارتبطت دولة الرفاه بالبيئة المثالية لازدهار الديمقراطية، وقد حلت الكويت بمرتبة متقدمة في مؤشر تصنيف الدول العربية من حيث الحدّات وتطویر ثقافة المواطن، وذلك بفضل تحسن التمثيل الشعبي في ممارسة السلطة ومراكز اتخاذ القرار حيث تعزز انفتاح الدولة على توفير الضمانات للمعارضة السياسية الوطنية واحترام حق الاختلاف في الرأي والعمو عن نشطاء وسياسيين. وقد صمدت الديمقراطية الكويتية أمام تغييرات كبرى شهدتها دول كثيرة في الشرق الأوسط وأثرت سلباً على مكاسب الحريات والحقوق، والجدول التالي يبين تصنيف دولة الكويت من حيث حدّات وتطویر ثقافة المواطن لعام 2023.

جدول (4): تصنيف دولة الكويت من حيث حدّات وتطویر ثقافة المواطن لعام 2023

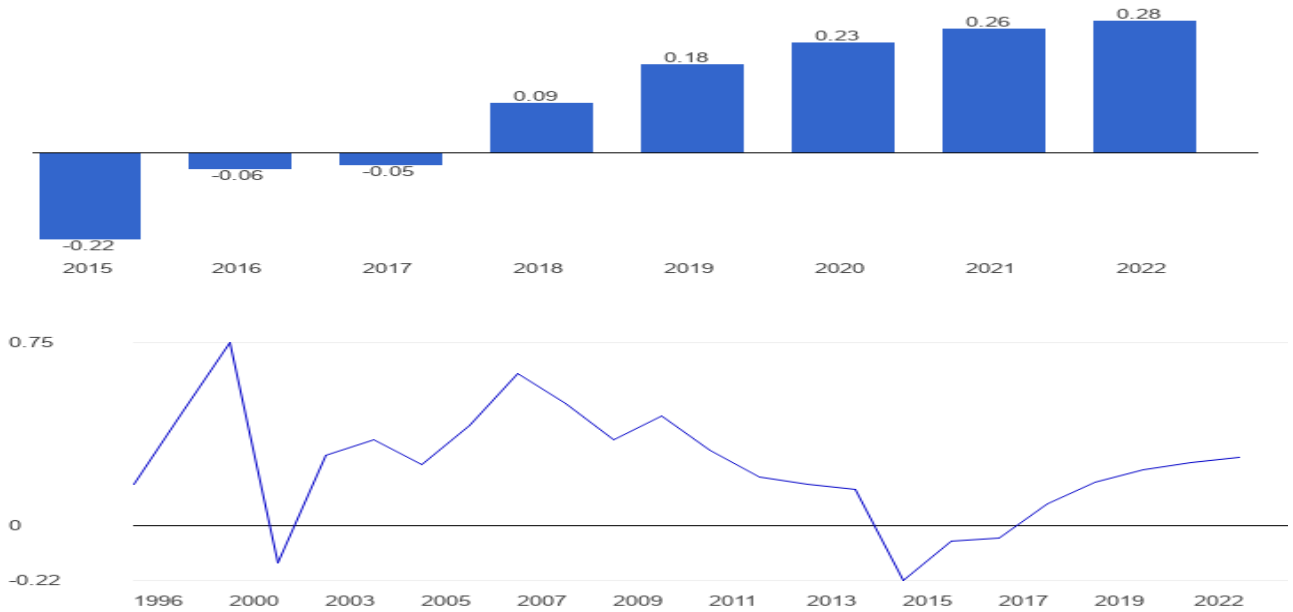
مؤشر	مؤشر إنفاذ	مؤشر الحريات الاقتصادية	مؤشر إنفاذ العدالة	مؤشر التقدم الاجتماعي	مؤشر الأكثر	مؤشر مخاطر الفساد	مؤشر متانة واستقرار الدولة	مؤشر الإبتكار	مؤشر المساواة بين الجنسين
2	4	8	-	1	7	متوسطة	4	4	9

المصدر: مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (2023) تصنيف أكثر الدول العربية حدّات وتطویر الثقافة المواطن لعام 2023.

وتراجعت دولة الكويت في بعض المؤشرات الدولية ومنها مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2023 حيث تراجعت إلى المرتبة (114) من أصل (167) دولة، بالإضافة إلى مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2024 حيث تراجعت إلى المرتبة (37) من أصل (175) دولة، في حين تقدمت دولة الكويت في بعض المؤشرات الدولية ومنها؛ مؤشر السلام العالمي لعام 2023

حيث سجلت المرتبة (35) من أصل (163) دولة، وكذلك في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2023 جاءت في المرتبة (120) من أصل (146) دولة، وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 سجلت المرتبة (63) من أصل (180) دولة، وفي مؤشر الأثر القانونية التابع لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024 سجلت قيمة (38.1%)، وتقدمت في مؤشر السعادة العالمي لعام 2024 إذ جاءت في المرتبة (13) من أصل (143) دولة، وفي مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام 2024 جاءت في المرتبة (49) من أصل (193) دولة (مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية، 2023)

وقد بلغ متوسط مؤشر الاستقرار السياسي في الكويت من عام 1996 إلى عام 2022 (0.25) نقطة، وتم الوصول إلى الحد الأدنى للمؤشر (-0.22) نقطة في عام 2015 بينما تم تسجيل الحد الأقصى عند (0.75) نقطة في عام 2000، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.



التعريف: يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب تصورات احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية، ويمثل المؤشر متوسط العديد من المؤشرات الأخرى الصادرة عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخدمات المخاطر السياسية، وغيرها (بدر الدين، 1981: 17).

ثانياً: عوائد الطاقة ومؤشرات ارتفاع دخل الفرد في الكويت:

يعتبر القطاع النفطي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء الخدمية أو الإنتاجية منها، إذ تهدف الكويت من خلال رؤية "كويت جديدة" إلى التحول لمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة"، وبقي مستوى معيشة الفرد الكويتي خلال عقدين من الزمن من أعلى مستويات المعيشة في العالم، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ما بين (14-24) ألف دولار في السنة (الحسيني، 2019)،

وحلت الكويت في المرتبة الثالثة عربياً و(39) عالمياً في قائمة أغنى دول العالم في 2021 من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت (25.29) ألف دولار، ونالت قطر المرتبة الأولى كأغنى دولة عربية فيما جاء ترتيبها (10) عالمياً، إذ بلغت حصة الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي (59.143) ألف دولار، تلتها الإمارات (26) عالمياً بنصيب (35.171) ألف، والبحرين (41) عالمياً حيث بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (24.294) ألف، ثم السعودية (43) عالمياً بنصيب (22.7) ألف، وعمان (51) عالمياً بنصيب (16.212) ألف دولار (البنك الدولي، 2022).
يبين ذلك الجدول درجة الانفتاح الاقتصادي في الكويت خلال الفترة (2010-2022):

جدول (5): مقارنة درجة الانفتاح الاقتصادي في الكويت (%)

السنة	نسبة الانفتاح الاقتصادي %
2010	85.2
2011	80.3
2012	91.0
2013	92.2
2014	94.6
2015	92.8
2016	94.3
2017	92.2
2018	90.8
2019	92.2
2020	95.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

وكانت نسبة الانفتاح عام 2010 (85.2%) فيما بلغت عام 2020 (95%). وشكلت التنمية المستدامة أهم وأبرز التوجهات الاقتصادية التي تتبعها دولة الكويت لتحقيق أهدافها الاقتصادية، من خلال تنويع قاعدتها الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني، وتشير البيانات إلى أن مساهمة القطاع غير النفطي بلغت نحو (65.8%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020م، في حين بلغت مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية نحو (16.5%) في عام 2020م مقارنة مع نحو (11.4%) في عام 2015م، كما تسعى دولة الكويت إلى تطوير المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر هام لتمويل الأنشطة التنموية وزيادة دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي. حيث ارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وبلغ نحو (45.7) مليار دولار أميركي بنهاية عام 2020م، مقارنة مع (42.8) مليار دولار أميركي في العام 2019، أي بنسبة زيادة بلغت (7%) (البنك الدولي، 2022).

ثالثاً: المشاركة السياسية:

استطاعت الكويت أن تحافظ على تقاليدها البرلمانية حيث ظل البرلمان موجود دون تعطيل على الرغم من تعدد حالات الحل، أما من حيث درجة المشاركة السياسية التي يتمتع بها النظام فيمكن القول في البداية أن الانتخابات كآلية ديمقراطية تعتبر من الأسس التي قامت عليها التجربة الكويتية حيث ظل مجلس الأمة منذ نشأته يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب المباشر

من المواطنين، ويمكن تتبع معدلات المشاركة السياسية في الانتخابات العامة في الكويت، حيث شهد أول فصل تشريعي تشارك فيه المرأة عام 2006 تراجعاً حاداً في نسب المشاركة والتي بلغت (66.3%) وظل هذا التراجع حتى عام 2013 أثناء الفصل التشريعي الرابع عشر الذي شهدت فيه الانتخابات أدنى نسب للمشاركة على الإطلاق (52%) وترافق ذلك مع فترة الاضطراب السياسي التي شهدتها الكويت، ثم عادت المعدلات للارتفاع مرة أخرى إلا أنها سجلت مستوى فوق المتوسط من المشاركة (68.9%) وذلك في انتخابات الفصل التشريعي الخامس عشر عام 2016 (Hamdi, Salman, 2020)، والجدول التالي يبين معدلات المشاركة السياسية من عام 1990م.

جدول رقم (6): معدلات المشاركة السياسية من عام 2009-2024

النسبة %	التاريخ	تسلسل المجلس
55.9	2009	المجلس التشريعي (13)
52.4	2013	المجلس التشريعي (14)
68.6	2016	المجلس التشريعي (15)
62.0	2020	المجلس التشريعي (16)
62.1	2024	المجلس التشريعي (17)

Reassure: Hamdi, S. Salman, M. (2020), The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States, Asian Politics and Policy, 12 (2), 127- 152.

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة إذ تميزت هذه العلاقة واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها ما حدا ببعض الجغرافيين إلى أن يسجلوا هذه العلاقة المتميزة في خرائطهم فاستخدموا اسم "جمهورية الكويت" للدلالة على طبيعة النظام السياسي لهذا المجتمع وذكرت هذه التسمية في الخريطة التي رسمها العالم الألماني (كارل تير) للجزيرة العربية عام 1818 وهذه إشارة تاريخية تعزز طبيعة العلاقة الخاصة بين الكويتيين وحكامهم (الصباغة، 2014: 41).

رابعاً: الاستقرار الحكومي:

إن مجريات التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تؤثر تأثيراً بالغاً على الاستقرار السياسي في الدولة، فخلال عام 2006 إلى عام 2021 تم تشكيل (21) وزارة، أطولها عمراً هي وزارة عام 2013 التي استمرت نظرياً قرابة ثلاث سنوات، بيد أن درجة التغيير فيها عالية، إذ شهدت استقالات متعددة لوزراء طالت تغيير (14) وزيراً، وذلك لأسباب متعددة، أهمها العلاقة مع مجلس الأمة، وإذا ما تم احتساب متوسط عمر الوزارة إلى عدد السنوات، فإن متوسط عمر الوزارة يقل عن سنة واحدة، وهذا التغيير خاصة في حال استمراره، سيؤدي إلى تعثر المشاريع والقوانين والخطط والبرامج التي من شأنها أن تؤثر على موقع الدولة في عالم سريع التغيير، وأشار أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى مبدأ التعاون وفصل السلطات، فقال: "إن من أهم أسس العمل البرلماني الالتزام بما ورد في الدستور من مبادئ على رأسها الفصل بين السلطات مع تعاونها وهو واجب وطني دستوري، لأنه الأساس لأي عمل مؤسسي ناجح" (الحسيني، 2019: 4).

أن تدخل بعض أعضاء السلطة التشريعية في اختصاصات السلطة التنفيذية يترتب عليه سوء فهم ونزاع سياسي يفضي إلى تدهور علاقة التعاون، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما يقوم أحد الأعضاء بالتدخل لإنجاز معاملة أحد المواطنين والضغط

على الوزير خارج القنوات الرسمية المبينة بالدستور واللائحة الداخلية التي تنظم العمل المؤسسي، بحيث يتم في خارج قبة البرلمان، ولا يلي المسؤول التنفيذي مطلب هذا العضو يقوم هذا الأخير باعتبار ذلك عدم تعاون وارتكاب مخالفة تستوجب تفعيل الوسائل الرقابية، ومنها الاستجواب، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عدد الاستجوابات، وفي هذا السياق شدد رئيس مجلس الأمة السابق السيد جاسم الخرافي في كلمته في أثناء افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر، على ضرورة تعاون السلطتين، حيث قال: "إن التعاون المطلوب بين السلطتين يتأكد بالتزام الحكومة بتنفيذ برنامج عملها وتجاوبها مع مرئيات وأولويات المجلس" (مجلس الأمة الكويتي، 2023)، وفي إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية، وذلك بعيداً عن التسويات الشخصية، وهو ما يبعدهما عن علاقة التوتر ويقربهما من الإنجاز.

تسببت ممارسات بعض أعضاء مجلس الأمة في خلق حالة من التوتر المستمر بين المجلس والحكومات المتعاقبة، والتي أدت إلى قصر عمر الحكومات، وكذلك البرلمانات، وهو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي في الكويت، ولا يسمح للحكومات بتنفيذ سياساتها المرسومة لخدمة الوطن والمواطن، فخلال العقود الأربعة الماضية، اضطر أمير الكويت إلى حل مجلس الأمة (12) مرة، أولها عام 1976، وآخرها في منتصف شباط 2024، وهذه هي المرة (13) لحل المجلس، فيما شهدت مسيرة الحياة السياسية في الكويت تشكيل (46) حكومة على مدار نحو (62) عامًا، بدأت أولها عام 1962، وآخرها عام 2024، أي أن متوسط عمر الحكومة أقل من سنتين، والجدول التالي يبين تسلسل تشكيل الحكومات في دولة الكويت.

جدول (7): تسلسل تشكيل الحكومات في دولة الكويت.

تاريخ تشكيل الحكومة	بداية تشكيل الحكومة	نهاية مدة الحكومة	
الحكومة 36	2019-12-17	من تشكيل الحكومة	2020-02-16
		2020-02-16	2020-03-02
		2020-03-02	2020-10-25
		2020-10-25	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 37	2020-12-13	من تشكيل الحكومة	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 38	2021-03-02	من تشكيل الحكومة	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 39	2021-12-28	من تشكيل الحكومة	2022-02-17
		2022-02-17	2022-03-09
		2022-03-09	2022-03-22
		2022-03-22	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 40	2022-08-01	من تشكيل الحكومة	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 41	2022-10-05	من تشكيل الحكومة	2022-10-16
		2022-10-16	إلى نهاية الحكومة
الحكومة 43	2023-06-18	من تشكيل الحكومة	2023-07-12
		2023-07-12	2023-07-30

2023-09-03	2023-07-30		
2023-10-30	2023-09-03		
إلى نهاية الحكومة	2023-10-30		
		2024-01-17	الحكومة 44

المصدر: مجلس الأمة الكويتي (2024)، تشكيل الحكومات، متاح على الرابط <https://kuwaitpolitics.org>

كانت العلاقة بين البرلمان والحكومة الكويتية مضطربة، وتم إجراء أربع انتخابات برلمانية خلال الفترة (2020-2024) فازت بها المعارضة، لذا أثر عدم الاستقرار السياسي على تنويع الاقتصاد الكويتي، بالرغم من دولة الكويت تعد رابع أكبر مصدر للنفط في الشرق الأوسط ولديها صندوق ثروة سيادي "هيئة الاستثمار الكويتية" بأكثر من (800) مليار دولار من الأصول، وقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت (0.7%) بين عامي 2013 و2022، وبلغ ذروته بعد الغزو الروسي لأوكرانيا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ولا يزال اقتصاد الكويت يتأثر بتقلبات سوق الطاقة العالمية، ففي 10 أيار عام 2024 حل أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح مجلس الأمة، بعد شهر واحد فقط من الانتخابات، وتولى بعض صلاحياته إلى جانب مجلس الوزراء، وعلق العمل بسبع مواد من دستور الكويت التي تنظم صلاحيات البرلمان لمدة "لا تزيد عن أربع سنوات" مع التعهد بتقييم النظام السياسي في الكويت، فالتغييرات المتكررة للحكومة، والجمود السياسي بين الحكومة والبرلمان، أعاققت الإصلاحات المالية والبنوية في دولة الكويت، فبعد التدقيق في السياق التاريخي للرحلة الديمقراطية في الكويت، والتي اتسمت بالأزمات التشريعية المتكررة والاضطرابات السياسية، أثار مخاوف مشروعة بشأن استدامة ديمقراطيتها البرلمانية (تقرير صندوق النقد الدولي، 2023).

مما سبق أن النظام السياسي في الكويت هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وروعت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء مبادئ الديمقراطية، وإن النظام الدستوري والمنبثق عن دستور الكويت الصادر عام 1962 والقوانين الكاملة له، ليس إحلقة من سلسلة متصلة الحلقات من التاريخ السياسي للكويت.

4. الخاتمة:

سعت الدراسة للثبوت من صحة الفرضية التالية: "يوجد علاقة تأثيرية إيجابية لعائدات الطاقة (النفط والغاز) على الاستقرار السياسي في الكويت خلال الفترة (2015-2023)" ، وتبين من خلال الدراسة أن الكويت تعتمد بشكل كبير على عوائد الطاقة بل يمكن القول أن عوائد الطاقة تمثل مورد أساسي للموازنة العامة في دولة الكويت، والقطاع النفطي يزود القطاع الصناعي بالطاقة، وهو مصدر الطاقة الكهربائية وتحلية ماء البحر، وتمثل إيراداته كذلك مصدر تمويل لكافة القطاعات الحكومية، ومنها القطاع الخدمي، وأصبح يشكل داعم رئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الكويت، فهو قطاع يعتمد على النفط كمحرك له، سواء تعلق ذلك بالسياحة أو الطيران أو الموانئ أو الخدمات اللوجستية أو الخدمات التعليمية والصحية أو غيرها، وأن النفط كان له أثر إيجابي في ارتفاع درجة الوعي السياسي تعبر عنها كل المؤشرات (مؤسسات سياسية، ومشاركة جماهيرية وسياسية في الانتخابات البلدية أو انتخابات مجلس الأمة) فقد تزايد عدد الناخبين المسجلين في الدوائر الانتخابية وارتفعت نسب اقتراعهم بشكل ملحوظ، فالمجلس النيابي اتاح الفرصة لنشر المزيد من الحرية والمشاركة في اتخاذ القرار، وأظهرت الدراسة فيما يتعلق بالمشهد الداخلي، أن الكويت وجهت جل تركيزها على رفاهية المواطنين غير مهتمة من جانب آخر بالملفات الحقوقية والسياسية التي تنتظر إليها بنظرة المنطق الأمني. يرتبط الاستقرار السياسي بالعامل الاقتصادي ارتباطاً

وثيقاً، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، أي أن الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مؤشرات التنمية في دولة الكويت هو ضمانه لاستقرارها السياسي، وإن التكامل الاقتصادي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل المتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية، وذلك بالتزامن مع الأوضاع التي تجتاح الاقتصاد العالمي، والصراعات الإقليمية التي خلفها الحراك العربي وتنامي ظاهرة الإرهاب كل هذا له تداعيات متفاوتة على الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج وذلك راجع إلى ضعف الاندماج بين الاقتصادات الخليجية إذ يمثل ذلك ثغرة أساسية في الجسم الاقتصادي الخليجي تحد من المناعة تجاه المتغيرات، كما تحد من حركتي التجارة والاستثمار على المستوى البيئي والدولي.

5. الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- سعت دولة الكويت إلى تقليل الاعتماد النسبي على النفط كشرية وحيد للاقتصاد الوطني، إذ عملت على أن يصبح واحداً من قطاعات عدة تعتمد عليها الدولة في اقتصادها، وذلك من خلال تعزيز عملية تنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة، وتوجهها نحو اقتصاد جديد قائم على المعرفة التقنية الحديثة.
- ترتبط التنمية السياسية للكويت بالعامل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية.
- أن القيادة السياسية في الكويت عملت على تقديم كل ما يكفل إشباع الحاجات وتوفيرها للمجتمع ويمكن القول أن تجربة التنمية في الكويت وإن تعرضت للكثير من العثرات ومرت بالكثير من المنعطفات إلا أن أحداً لا ينكر الدور المحوري الذي لعبته القيادات والنخب السياسية في الدولة في مجال التنمية ومحاولة إصلاح المسار التنموي المتعثر فالقيادة السياسية الكويتية تمثل جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع الكويتي.
- ساهمت عوائد النفط بشكل كبير في زيادة وعي المجتمع الكويتي السياسي ويرتبط ذلك بمستوى الحريات السياسية في دولة الكويت مما أسهم في بروز تيارات سياسية فاعلة في المشهد السياسي الكويتي وزيادة قدرة المجتمع الكويتي على المطالبة بحقوقه السياسية.
- تشهد دولة الكويت منذ عام 2006 حالة من عدم الاستقرار الحكومي والبرلماني، تمثلت في حل مجلس الأمة بشكل متعاقب، حيث كان يصطدم هذا المجلس بالحكومة بشكل مستمر، كان الاصطدام بين الحكومة والمعارضة السياسية المتمثلة بشكل أساسي في قوى قبلية وتيارات إسلامية.

6. التوصيات:

ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- ضرورة بلورة رؤية وطنية لإدارة الثروات النفطية بما يضمن استدامتها في المستقبل بالتزامن مع العمل على تنويع مصادر الدخل وتنويع قاعدة الاقتصاد لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط.
- توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم.
- تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به ضماناً للعدالة والمشاركة السياسية والحريات.

– العمل على تطوير مؤسسات الدولة السياسية والبرلمانية لترسيخ التنمية السياسية في الدولتين، والعمل على بناء دولة المؤسسات التي تعزز المشاركة السياسية في الدولتين.

7. المصادر والمراجع

1.7. المراجع العربية:

- إسماعيل، إسراء. (2007)، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991-2007). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- اسيري، عبد الرضا (2017). النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، الكويت، دار القبس.
- بدر الدين، إكرام (1981). ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- برجاس، حافظ (2000). الصراع الدولي على النفط العربي، القاهرة.
- البنك الدولي (2020). قطر الآفاق الاقتصادية. متوفر على: www.albankaldawli.org/
- البنك الدولي (2022) تقرير سنوي
- بنك الكويت المركزي (2023). تقرير سنوي.
- تقرير شركة البترول البريطانية لعام 2020.
- تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2023.
- الحسيني، عبد العزيز (2019). الاستقرار السياسي ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الخضر، جنان (1997). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.
- الرفاعي، أحمد (1998). مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، عمان: دار وائل.
- رؤية الكويت 2035 (2024). الاستعداد لعصر جديد، متاح على الرابط: www-go--globe-com
- الشرياني، محمد (2002). العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الصباغة، حسين (2014). النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (424)، 35-55.
- العجمي، هادي (2020). مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من 2010 وحتى 2019، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، 34 (3)، 83 - 139
- مجلس الأمة الكويتي (2024)، تشكيل الحكومات، متاح على الرابط <https://kuwaitpolitics.org>
- مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (2023) تصنيف أكثر الدول العربية حداثة وتطوير الثقافة المواطنة 2023.
- مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية تقرير عام 2023.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للعام 2021-2022.

مهيدات، عبد الرحمن (2007). أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن، السعودية، مصر، تونس)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع (2015). أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاستثمارية (نموذج جنوب السودان)، الخرطوم.

موقع وزارة الخارجية الكويتية (2023). متاح على الرابط <https://aid.mofa.gov.kw>.
2.7. المراجع الأجنبية:

- Alazimi, I (2022). *Kuwaiti Foreign Policy Objectives, and Its Characteristics, and Instruments*, Assistant Professor of Political Science, Gulf University, Kingdom of Bahrain.
- Hamdi, S. Salman, M. (2020), The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States, *Asian Politics and Policy*, 12 (2), 127- 152.
- Knowledge ale Opinions (2012), <http://www.aljazzcera oct>.
- Erik, I and Svante, A (1999). *politics and society in western Europe*, London: Sage publications.
- Shahateet, M (2014), Modeling Economic Growth and Energy Consumption in Arab Countries: Cointegration and Causality Analysis, *International Journal of Energy Economics and Policy*, (3) 4, 349-359.
- Wenbin, D, Zhang, F (2022). *proportion of renewable energy consumption and economic growth: theoretical and empirical analysis Environment science and pollution research*, Springer.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الدكتور/ عبدالله سعود محمد النمران، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.68.5